

توظيف التكنولوجيا الحديثة في الممارسة القانونية: دراسة تحليلية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي والتحديات المرتبطة بها

The Implementation of Modern Technology in Legal Practice: An Analytical Study of Artificial Intelligence Applications and the Challenges Arising from their



د. عبد الباسط محده

جامعة الوادي، (الجزائر)

مخبر التحولات القانونية وانعكاساتها على التشريع الجزائري

mehda-abdelbasset@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول للنشر: 2026/04/21

تاريخ الاستلام: 2025/11/30



ملخص:

عرف المجال القانوني تحولاً كبيراً نتيجة التطور التكنولوجي المستمر، حيث أصبح دمج التكنولوجيا الحديثة، وخاصة الذكاء الاصطناعي، محورياً مهماً لتحسين كفاءة وجودة الممارسات القانونية. وتهدف هذه الدراسة إلى عرض أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، ومن أهمها منصات البحث القانونية، وغرف البيانات الافتراضية، وأتمتة العقود، والتحليل القانوني التنبؤي، ومحاولة تقييم أثرها في تسريع الإجراءات، وتحسين دقة القرارات، وتعزيز الكفاءة المهنية. كما اهتمت الدراسة بالتحديات المتعلقة باستخدام هذه التقنيات، مثل دقة المخرجات، التحيز في البيانات، وحماية سرية المعلومات، إضافة إلى القضايا الأخلاقية والمهنية المتعلقة بالمسؤولية القانونية. وتخلص الدراسة إلى أن توظيف الذكاء الاصطناعي يجب أن يتم من خلال مقارنة متوازنة تجمع بين القدرات التقنية وخبرة الإنسان، مع وضع أطر تنظيمية وأخلاقية واضحة، لضمان تحقيق فعالية الممارسات القانونية وحماية العدالة.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا؛ الحديثة؛ الممارسة القانونية؛ الذكاء؛ الاصطناعي.

Abstract:

The legal field has experienced a profound transformation due to continuous technological advancements, with the integration of modern technologies particularly Artificial Intelligence emerging as a central factor in enhancing the efficiency and quality of legal practices. This study aims to examine the most prominent applications of AI in the legal domain, including legal research platforms, virtual data rooms, contract automation, and predictive legal analytics, while evaluating their impact on expediting procedures, improving the accuracy of decisions, and enhancing professional efficiency. The study also addresses the challenges associated with the deployment of these technologies, such as output reliability, data bias, and confidentiality protection, as well as ethical and professional issues related to legal accountability. The study concludes that the application of AI should be implemented through a balanced approach that integrates technical capabilities with human

expertise, accompanied by clear regulatory and ethical frameworks, to ensure effective legal practices and uphold justice.

key words: Modern; Technologies; Legal practices; Artificial; Intelligence.

مقدمة:

شهد المجال القانوني تغيرات واضحة بسبب التطور التكنولوجي المستمر فلم تعد الممارسة القانونية تعتمد فقط على المعرفة القانونية التقليدية والطرق اليدوية، بل أصبحت التكنولوجيا اليوم إحدى الأدوات التي تعمل على تسهيل الإجراءات القانونية، وتسريع الوصول إلى المعلومات. ومع استمرار هذا التطور ظهرت ما يعرف بالتكنولوجيا الحديثة، والتي تمثل مرحلة متقدمة من التكنولوجيا التقليدية، حيث تعتمد على التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، وتحليل البيانات الكبيرة، بهدف تقديم حلول قانونية أكثر تعقيدا وذكاء. ولم تعد التكنولوجيا مجرد أداة مساعدة، بل أصبحت قادرة على تحليل النصوص القانونية، والتنبؤ بالنتائج القضائية، وأتمتة العقود، وإدارة القضايا بشكل أكثر دقة وسرعة، مما أسهم في إعادة تشكيل أساليب العمل القانوني بشكل جذري.

ويعتبر الذكاء الاصطناعي من أبرز هذه التقنيات الحديثة، إذ أثر بشكل واضح في الممارسات القانونية اليومية. فبفضل نظم البحث القانونية، والمساعدات الافتراضية، وأدوات تحليل القضايا، أصبح بالإمكان تقليص الوقت المستغرق في البحث القانوني، وتحسين جودة القرارات القانونية. كما ساهم الذكاء الاصطناعي في أتمتة العديد من العمليات الروتينية، وتمكين الممارسين القانونيين من إدارة الملفات القانونية بطريقة أكثر دقة وسرعة، وتحليل كميات كبيرة من البيانات القانونية المعقدة، مما يعزز الكفاءة و يتيح التركيز على الجوانب الإستراتيجية والقانونية الأكثر أهمية. ومع ذلك يظل استخدام هذه التطبيقات في المجال القانوني مصحوبا بتحديات تتطلب الدراسة والتحليل بشكل فعال وأخلاقي.

وانطلاقا مما تقدم، يتبادر في أذهاننا السؤال الجوهرى الذي يسعى البحث للإجابة عنه، والمتمثل في: ما مدى تأثير التكنولوجيا الحديثة على الممارسات القانونية، وما هي أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال؟ وما هي أبرز التحديات المرتبطة باستخدامها؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسى للدراسة، يمكن صياغة الفرضية التالية: أن التكنولوجيا الحديثة تساهم في تحسين كفاءة وجودة الممارسات القانونية، وأن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي دورا مهما في تسريع الإجراءات القانونية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية، كما أنه من المحتمل أن تواجه الممارسات القانونية تحديات تقنية وأخلاقية ومهنية عند توظيف هذه التقنيات، ما يستدعي وضع استراتيجيات فعالة لإدارتها.

وللإجابة على هذا التساؤل، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يمكن من وصف أهم التطبيقات والتقنيات القانونية للذكاء الاصطناعي، وتحليل أثرها على فعالية العمل القانوني، مع إبراز التحديات المصاحبة لها.

والهدف من هذه الدراسة يتمثل في تحليل تأثير التكنولوجيا الحديثة، ولاسيما الذكاء الاصطناعي على الممارسات القانونية، من خلال استعراض أبرز التطبيقات المستخدمة في هذا المجال وتقييم دورها في تعزيز

الكفاءة وجودة الخدمات القانونية، مع تسليط الضوء على التحديات التقنية والأخلاقية والمهنية المرتبطة باستخدامها، وذلك بهدف تقديم إطار متكامل لتوظيف هذه التقنيات بشكل فعال ومسؤول في الممارسة القانونية.

ولتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدراسة، تم تقسيمها إلى مبحثين، حيث تضمن المبحث الأول الإطار المفاهيمي والتاريخي لتوظيف التكنولوجيا في مجال القانون، بينما تم التركيز في المبحث الثاني على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الممارسات القانونية، مع عرض أبرز التحديات التقنية والأخلاقية والمهنية المرتبطة بها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي لتوظيف التكنولوجيا الحديثة في مجال القانون

تعتبر التكنولوجيا الحديثة موضوع مهم في مجال القانون، لذلك كان من الضروري محاولة فهم الجذور التاريخية والأسس المفاهيمية التي تمزج بين الابتكار والتطبيق العملي الفعلي. ولهذا حاولنا من خلال هذا المبحث تقديم رؤية شاملة تجمع بين المفاهيم النظرية والتطور التاريخي لتبني التكنولوجيا في العمل القانوني، بالإضافة إلى توضيح دورها في تعزيز الكفاءة وجودة العمل القانوني، والمساهمة في ضمان العدالة والالتزام بأخلاقيات المهنة، وذلك بهدف إبراز الآثار الإيجابية للتكنولوجيا في تحسين الممارسات القانونية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

يشكل الإطار المفاهيمي نقطة البداية لفهم موضوع الدراسة، وفي ضوء ذلك يتناول هذا المطلب مفهومي التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي باعتبارهما الركيزة الأساسية في تطور الممارسات القانونية.

الفرع الأول: مفهوم التكنولوجيا الحديثة

تنوعت تعريفات التكنولوجيا الحديثة بسبب اختلاف التخصصات العلمية والزوايا التي تناقش من خلالها، فالمختصون في العلوم التقنية يميلون إلى التركيز على الجوانب التطبيقية، في حين ينظر باحثو العلوم الإنسانية إلى أبعادها الثقافية والاجتماعية. وبوجه عام، تشير التكنولوجيا الحديثة إلى مرحلة متقدمة من التطور التقني تجاوزت حدود الاستخدام البشري التقليدي، بحيث لم تعد مجرد وسيلة لخدمة الإنسان، بل أصبحت تمثل غاية في حد ذاتها. فبعد أن كانت تعد أداة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، غدت اليوم نسقا ثقافيا وحضاريا شاملا يقاس من خلاله وجود الإنسان في المجتمع المعاصر¹.

ولأغراض هذه الدراسة، من المفيد تعريف التكنولوجيا الحديثة في الممارسات القانونية على أنها: "مجموعة الأدوات والأنظمة التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، بهدف تطوير أساليب العمل القانوني وتقديم الخدمات بما يضمن رفع كفاءة الممارسة القانونية".

الفرع الثاني: مفهوم الذكاء الاصطناعي

تباينت آراء الباحثين حول تعريف الذكاء الاصطناعي، فالبعض يراه قدرة الآلة على محاكاة أداة الإنسان بدقة، في حين يذهب آخرون إلى اعتباره قدرة عقلانية تمكن النظام من اتخاذ القرارات الصحيحة، كما ينظر بعضهم إلى الذكاء بوصفه عملية تفكير داخلية، في حين يراه آخرون سلوكا ذكيا يظهر في تصرفات ملموسة. وانطلاقا من هذه الاتجاهات المتنوعة في فهم الذكاء، يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه "فرع من فروع علم

الحاسوب يهتم بتصميم أنظمة ذكية قادرة على محاكاة الوظائف المعرفية البشرية كالتعلم والاستدلال وحل المشكلات، من خلال معالجة البيانات وإنشاء أنماط تنبؤية باستخدام خوارزميات متقدمة².

غير أن الاتحاد الأوروبي اعتمد مؤخرا لائحة خاصة بتنظيمه، تضمنت تعريفا قانونيا يوضح أن "الذكاء الاصطناعي هو أي نظام قائم على الآلة، صمم للعمل بدرجات متفاوتة من الاستقلالية، وقد يظهر قدرة على التكيف بعد التشغيل. ويعمل هذا النظام على استنتاج المعلومات، سواء لتحقيق أهداف صريحة أو ضمنية، من المدخلات التي يتلقاها، لتوليد مخرجات مثل التنبؤات أو المحتوى أو التوصيات أو القرارات، والتي قد تؤثر على البيئة المادية أو الافتراضية"³. وينقسم الذكاء الاصطناعي إلى عدة أنواع رئيسية، يمكن تصنيفها على النحو التالي⁴:

الذكاء الاصطناعي الضيق: يقصد به الأنظمة التي ترمج لأداء مهام محددة ضمن نطاق معين مثل ترجمة النصوص أو التعرف على الصور، حيث تقتصر قدرتها على وظائف محدودة دون القدرة على التعميم أو التفكير خارج هذا الإطار.

الذكاء الاصطناعي العام: وهو عبارة عن نموذج افتراضي من الذكاء الاصطناعي يمتلك قدرات معرفية شاملة تمكنه من أداء مختلف المهام الذهنية التي يقوم بها الإنسان، بما في ذلك التحليل المنطقي وحل المشكلات واتخاذ القرارات بمرونة ووعي.

الذكاء الاصطناعي المتقدم: يمثل تصورا نظريا لمرحلة متطورة من الذكاء الاصطناعي، بحيث تتجاوز قدراته مستوى الذكاء البشري في جميع المجالات، سواء من الإبداع أو الفهم المعرفي أو اتخاذ القرارات المعقدة.

في هذه الدراسة، يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي في سياقه القانوني بأنه: "توظيف تقنيات المعالجة الآلية للبيانات القانونية، من خلال نمذجة المفاهيم والقضايا القانونية باستخدام خوارزميات التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية القانونية، بهدف تحليل النصوص القضائية، واستخراج البنود القانونية، والتنبؤ بالأحكام بدقة وكفاءة عالية".

المطلب الثاني: المراحل التاريخية لتبني التكنولوجيا في العمل القانوني

في خمسينيات القرن الماضي بدأت شركات التكنولوجيا بتسويق منتجاتها لمكاتب المحاماة، مما شكل بداية دخول التكنولوجيا إلى المجال القانوني. وكان توماس إديسون قد اخترع الفونوغراف سنة 1877 لتسجيل وإعادة تشغيل الأصوات، إلا أن المكاتب القانونية لم تتعرف على هذه التقنية إلا في سنة 1953 من خلال أجهزة الإملء الصوتي، التي مكنت المحامين من إعادة إنتاج المواد المسجلة في أي وقت ومكان. وحتى سبعينيات القرن العشرين، كان البحث عن السوابق القضائية يتم بشكل يدوي من خلال الكتب، إلى أن طورت شركة ليكسيس سنة 1973 جهاز UBIQ الذي أتاح البحث عن السوابق القضائية عبر الانترنت⁵ مما أحدث تحولا كبيرا في المهنة القانونية، حيث ساهم في تبسيط إجراءات البحث القانوني.

مع ظهور المعالج الدقيق لمعالجة النصوص، تحول التركيز في الممارسات القانونية من مجرد البحث في الوثائق إلى إنشاء هذه الوثائق، وذلك بالتزامن مع انتشار الحواسيب الشخصية في المكاتب الأمريكية، وبحلول سنة 1979، كانت العديد من المكاتب قد استثمرت في أجهزة المعالجة الدقيقة أو ما يعادلها، مما جعل إعداد

المستندات القانونية أسرع وأسهل، ومع إدخال أجهزة الفاكس، انخفض اعتماد المكاتب على خدمات النقل السريع لإرسال الوثائق، حيث أصبح الوقت اللازم لإرسالها يتقلص من أيام لدقائق فقط. وفي سنة 1981، طرحت شركة IBM أول حاسوب شخصي واسع الاستخدام، أما في أواخر الثمانينات ظهرت برامج دعم التقاضي، التي ساعدت المحامين على إدارة القضايا وتحليل الوثائق. ومع ذلك، تأخر استخدام البريد الإلكتروني في المجال القانوني حتى نهاية العقد نفسه⁶، ومثلت هذه التطورات التكنولوجية بداية مرحلة جديدة في الممارسة القانونية، مهدت الطريق لاعتماد أدوات رقمية أكثر تطوراً ساهمت في رفع الكفاءة وتسريع العمل القانوني.

في التسعينات، شهد التواصل مع الموكلين الخارجين تطوراً كبيراً، إذ تم استخدام حلول تسوية النزاعات عبر الانترنت لأول مرة من قبل شركات التجارة الإلكترونية، ثم تم تبنيها في المجال القانوني لتسهيل وصول المواطنين إلى المحاكم⁷ كما تم إدخال أنظمة الإيداع الإلكتروني للملفات، التي وسعت أوقات تقديم الملفات وألغت الحاجة للحضور الشخصي، مما أسهم في تسريع الإجراءات القانونية وتقليل الاعتماد على الوثائق المطبوعة، كذلك خضعت أنظمة إدارة القضايا لتحديثات جذرية مع ظهور المكاتب القانونية الافتراضية واستخدام البرمجيات السحابية، وفي سنة 2006، تم تعديل القواعد الفيدرالية للإجراءات المدنية لمواكبة تزايد تبادل المواد القانونية إلكترونياً.

تسارعت عملية الرقمنة داخل المجال القانوني بشكل بارز مع بداية القرن الحادي والعشرين، فقد أصبحت قواعد البيانات القانونية الإلكترونية والمنصات السحابية جزءاً أساسياً من عمل مكاتب المحاماة الكبرى، مما أتاح للمحامين الوصول الفوري إلى الأحكام والقوانين والمواد القانونية، مع توفير أدوات بحث دقيقة تسهل تحليل الوثائق. وفي السنوات الأخيرة تطور الذكاء الاصطناعي بشكل كبير، حيث ظهرت تطبيقات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي وأنظمة تحليل العقود، التي ساعدت الممارسين القانونيين على مراجعة العقود واستخلاص المعلومات المهمة بسرعة ودقة، إضافة إلى تقديم استشارات أولية بشكل شبه تلقائي، كما سمحت تقنيات أتمتة المهام الروتينية بتوفير وقت وجهد أكبر، ومنحت المحامين فرصة للتركيز على الجوانب القانونية المعقدة. بالإضافة إلى ذلك اتسع استخدام البيانات الكبيرة والتحليلات التنبؤية التي باتت تستخدم للتوقع المبدي لنتائج القضايا، وتقييم المخاطر القانونية، ودعم صنع القرار على نحو أكثر وعياً وفعالية.

لقد أسهمت هذه التطورات المتلاحقة في إرساء أسس التحول الرقمي في الممارسة القانونية، حيث انتقلت المهنة من الاعتماد الكامل على الأساليب التقليدية اليدوية إلى تبني أدوات رقمية متقدمة تسهل إدارة القضايا، وتسريع الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات القانونية.

المبحث الثاني: استخدام الذكاء الاصطناعي في الممارسات القانونية وأهم التحديات المرتبطة به
يعد استخدام التكنولوجيا الحديثة وسيلة فعالة في تطوير العمل القانوني وذلك من خلال تسهيل البحث عن الأحكام القانونية وتحليلها، لذلك سنحاول في هذا الجزء التركيز على تطبيقات الذكاء الاصطناعي باعتباره الأكثر استخداماً في المجال القانوني، إذا يساهم توظيف هذه التطبيقات توفير الوقت وذلك من خلال تسريع عمليات المعالجة للقضايا القانونية ومساعدة المحامين في إعداد المرافعات بدقة ودعم حججهم، كما تسمح للمستشارين القانونيين التركيز على الجوانب المهمة وبالتالي تطوير الكفاءة المهنية، وبالرغم من هذه الإيجابيات إلا أن توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي يطرح العديد من التحديات التي تتطلب دراسة تحليلية، لذلك يتضمن هذا المبحث التطبيقات الحديثة الأكثر استخداماً في الممارسات القانونية و تحليل أهم التحديات الناجمة عنها.

المطلب الأول: أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الممارسات القانونية

تبرز أهمية الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني من خلال توظيف تطبيقات متقدمة تتمثل وظيفتها في تحسين كفاءة الخدمات القانونية ورفع جودتها، كما توسع مجال الاستفادة منها من خلال تمكين وصول جميع الفئات إليها. ومن أبرز التطبيقات المستخدمة في الممارسات القانونية نميز منصات البحث القانوني، غرف البيانات الافتراضية، أدوات الأتمتة، التحليل القانوني التنبؤي، الذكاء الاصطناعي التوليدي.

الفرع الأول: تطبيقات البحث ومعالجة البيانات

منصات البحث القانوني: تعد منصات البحث القانوني من أهم أدوات الاستكشاف الرقمي حيث تسمح للباحثين جمع الوثائق الأكثر صلة بموضوع البحث ومعالجة حجم كبير من المستندات في مدة زمنية قصيرة. كما تقدم بعض هذه المنصات خدمات تفاعلية تتيح إجابات مباشرة للأسئلة القانونية وتعطي حلول عملية للاستفسارات التي تقدمها الفروع القانونية داخل المؤسسات الحكومية والخاصة⁸، مما يسرع الإجراءات القانونية ويقلل الاعتماد على المحامين الخارجين وبالتالي يؤدي إلى تخفيض التكاليف ويعزز كفاءة الخدمة القانونية.

وتشمل هذه المنصات مساعدين افتراضيين يساعدون الممارسين القانونيين من خلال تسهيل صياغة الوثائق القانونية وتنظيم الأفكار من خلال الوصول إلى القوانين والمستندات القانونية، وتعد منصة CoCounsel من أوائل المنصات التفاعلية وهي عبارة عن مساعد قانوني افتراضي يقدم خدمات تتمثل أساساً في مراجعة وفحص الوثائق، وإعداد المذكرات القانونية، وتحليل العقود، والإجابة على الأسئلة المطروحة بدقة، مما يسرع الإجراءات القانونية. كما توجد منصات أخرى من أهمها⁹:

Westlaw Prececision عبارة عن منصة رقمية يعتمد عليها في إجراء الأبحاث القانونية المعقدة حيث تمكن من الوصول إلى قواعد بيانات قانونية تركز على الأحكام القضائية والقوانين المتعلقة بها.

Practical Law منصة قانونية يتم تحديث بياناتها باستمرار لضمان موثوقيتها ودقة معلوماتها، وتتمثل خدماتها الأساسية في توفير وثائق ونماذج عقود قانونية جاهزة كما تساعد الباحثين على تلخيص وتنظيم المعلومات وإعداد مستندات قانونية تتميز بكفاءة عالية

Legal Drafting يمكن الباحثون القانونيون من صياغة المستندات وذلك من خلال توليد مسودات أولية للعقود والمذكرات القانونية، وإعادة صياغة النصوص بأسلوب قانوني دقيق.

غرف البيانات الافتراضية: وهي عبارة عن منصات رقمية متخصصة تسمح بضمّان خصوصية الوثائق التي تم مشاركتها من طرف الموكلين وتمكن الوصول إليها من قبل المسؤولين فقط، مما يحد من مخاطر الاطلاع غير المصرح به من قبلهم¹⁰. مما يجعل غرف البيانات الافتراضية تعتبر أهم الأدوات المتطورة التي أحدثت تغير نوعي متقدم في المجال القانوني لأنها توفر بيئة آمنة وموثوقة لمراجعة الوثائق وتبادلها بطريقة منظمة وسريعة. وتبرز أهميتها أيضا في تقديم الخدمات على مدار الساعة، إلى جانب استيعاب الملفات الضخمة ذات الطابع الحساس، ومن أهم مميزاتها قدرتها على التكامل مع العديد من الأنظمة التي تدعم القرارات التي تم اتخاذها وتسهل العمل القانوني وجعله أكثر دقة¹¹. ومن بين المنصات الأكثر استخداما ما يلي:

PandaDoc تتميز هذه المنصة بعدة مزايا أهمها، إمكانية التوقيع الإلكتروني، وإدارة العقود، ومشاركة المستندات، وأتمتة سير العمل¹². مما يجعل هذه المنصة أداة مهمة في إعداد ومراجعة العقود، وتسريع عمليات الموافقة والتوقيع، كذلك يقلل من الأخطاء التي قد يقع فيها المستشارون القانونيون.

Ideal تتميز هذه المنصة بالقدرة على تبادل الملفات الكبيرة وإتاحة الوصول إليها في نفس الوقت وبشكل آمن، كما تسمح بإدارة المعلومات بسرعة تامة¹³، مما يجعلها مناسبة لتبادل الصفقات القانونية الحساسة خاصة التي تتعلق بدمج الشركات وشراؤها، ودعم اتخاذ القرارات بدقة وموثوقية.

أدوات الأتمتة: يمكن تعريف الأتمتة القانونية على أنها تطبيق التقنيات التكنولوجية الحديثة لأداء المهام التي كانت تتم من قبل الممارسون القانونيون بطرق تقليدية، وتشمل استخدام التطبيقات المخصصة لإتمام المهام، وإنشاء الوثائق والعقود، وإدارة القضايا مما يسمح بالتفرغ لاتخاذ القرارات المعقدة بدلا من إدارة الأعمال الروتينية¹⁴. ومن أبرز المنصات التي تعتمد عليها الشركات القانونية في أتمتة المهام Ironclad و CLM و DocuSign.

Ironclad هي منصة متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي يعتمد عليها لإدارة العقود، وتهدف إلى تبسيط عمليات إنشاء العقود وتحسينها، وتوفير عمليات التوقيع والتخزين¹⁵. وتتميز بمرونة تسمح بتكيف المنصة وفقا لاحتياجات المؤسسات كما تسمح بإنشاء العقود دون الحاجة لإنشاء حسابات معقدة.

وتتميز منصة DocuSign CLM بقاعدة مركزية تسمح بتخزين وتنظيم العقود في مكان واحد، لتسهيل الوصول إليها وإدارتها، كما توفر خاصية التنبيه التلقائي للمستخدم بشأن المستندات والتذكير بالمواعيد لضمان الالتزام بها¹⁶. ومن أهم مميزات هذه المنصة قدرتها على التكامل مع مختلف الأنظمة مما يعزز قدرتها على مساعدة الممارسين القانونيين على أداء مهامهم بدقة وموثوقية.

يعد الفريق القانوني الداخلي لشركة NARMA من بين أهم المستخدمين لمنصات الذكاء الاصطناعي، وقد ساعدت هذه الأخيرة الفريق على تحسين الكفاءة والدقة في الأبحاث القانونية، وصياغة الوثائق، ومراجعة العقود، كما وفرت أكثر من 30 ساعة عمل يوميا¹⁷. مما أتاح لهم التركيز على المهام الأساسية واتخاذ القرارات القانونية الأكثر أهمية، مع الحفاظ على إشراف بشري يضمن دقة النتائج القانونية.

وبشكل عام يمكن القول أن جميع هذه المنصات تساعد على تحسين العمل القانوني وتختصر الوقت والجهد، إلا أن الاعتماد على الخبرة البشرية يظل ضروري لضمان دقة المعلومات واتخاذ القرارات القانونية المناسبة.

الفرع الثاني: التحليل القانوني التنبؤي

تلعب تطبيقات الذكاء الاصطناعي دورا مهما في مجال التحليلات التنبؤية لنتائج القضايا، مما يمكن الممارسون القانونيون من الحصول على رؤية واضحة تعتمد على قاعدة بيانات تتيح توقعات وسيناريوهات محتملة تمكن من وضع خطة إستراتيجية مناسبة لتقاضي الإلكتروني. وتستخدم خوارزميات هذه التطبيقات بيانات وقرارات المحاكم للقضايا السابقة في عملية التحليل التنبؤي، مما يمكن المحامين خاصة من معرفة النقاط المهمة التي تقوي حججهم، وتساعدهم بالتنبؤ بالنتائج المحتملة لصياغة استراتيجيات فعالة للقضايا. بالإضافة إلى ذلك، تسهل التحليلات التنبؤية التي تقدمها تطبيقات الذكاء الاصطناعي عملية تحديد المشاكل التي يمكن أن يقع فيها المحامين، مما يساعدهم على إعطاء أولوية للقضايا المستعجلة و المهمة¹⁸. مما يساهم في تسريع الإجراءات ورفع كفاءة المهنة القانونية.

ومن أهم التطبيقات المستخدمة في التحليل التنبؤي القانوني ما يلي¹⁹:

Lex Machina عبارة عن منصة تقدم تحليلات قانونية للقضاة والمحامين بالاعتماد على قاعدة بيانات ضخمة تم جمعها من سجلات المحاكم، مما يسمح بفهم جميع أنماط الأحكام القضائية التي تم إصدارها، والتنبؤ بالمسار المحتمل للقضايا بكفاءة عالية.

Law Notion: توفر قدرة على الاستيعاب بطريقة سريعة لقرارات المحاكم المطولة وتقديم ملخصات دقيقة لها، كما تعمل على تحديد معدل نجاح القضايا المشابهة للتنبؤ بالنتائج المحتملة، إلى جانب تقديم تحليلات تدعم بناء الحجج القانونية بأدلة واقعية.

Premonition منصة تحليلات قانونية تعتمد على الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بنتائج القضايا من خلال تحليل بيانات المحاكم بناء على عوامل مثل قرارات القاضي، والاختصاص القضائي، والتمثيل القانوني. مما يساعد المحامي في تحديد السمات الأساسية للقضية ووضح استراتيجيات ناجحة لإدارتها²⁰.

Casetext منصة تساعد في تحليل المذكرات القانونية، تقدم اقتراحات تساعد المحامين على دعم حججهم واستباق التنبؤ بالحجج المعارضة وطريقة التعامل معها²¹.

الفرع الثالث: الذكاء الاصطناعي التوليدي

مكن التطور الكبير في مجال الذكاء الاصطناعي ظهور تقنيات حديثة لمعالجة البيانات، حيث انتقل التركيز من الطرق التقليدية القائمة على أسلوب التحليل التمييزي إلى طرق متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي التوليدي. ويعتمد هذا التحول على النماذج التوليدية التي تمكن من إنتاج محتوى جديد ومتنوع، مثل النصوص، والصور، وغيرها ويتم ذلك من خلال التعليمات التي يوجهها المستخدم²². وبذلك يمكن الذكاء الاصطناعي التوليدي الممارسين القانونيين من إيجاد حلول مبتكرة للقضايا الصعبة والتي كان يصعب الاهتمام بها عن طريق الأتمتة التقليدية. ويعد من أبرز أمثلة الذكاء الاصطناعي التوليدي منصة ChatGPT وDeepSeek،

حيث يتم استخدامهما في توليد محتوى قانوني جديد يدعم تحليل المحامين وغيرهم من الممارسين القانونيين ويساعدهم في إعداد الوثائق وصياغة المذكرات وتبسيط العمليات القانونية.

يتملك ChatGPT القدرة على توفير بيانات كبيرة ومتنوعة مما يجعله أداة فعالة في المجال القانوني. ويعد الإصدار الثالث CPT-3 من أهم النماذج التي أحدثت نقلة نوعية في البحث القانوني، حيث تم استخدامه في العديد من المواضيع القانونية، وذلك بفضل تدريبه على كميات كبيرة من البيانات النصية مما مكن العديد من المحامين والمستشارين القانونيين من أداء مهام متعددة أبرزها²³:

البحث القانوني: يساعد المحامين في البحث القانوني من خلال مسح كميات كبيرة من البيانات النصية في مدة زمنية قصيرة، كما يقدم معلومات حول مواضيع معينة.

إنشاء المستندات القانونية: يمكن من إنشاء مستندات قانونية مثل العقود والمذكرات القانونية، مما يوفر الوقت والجهد للمحامين.

تقديم المعلومات القانونية: يسمح بتقديم معلومات قانونية، والإجابة عن الأسئلة وتقديم استشارات قانونية لجميع أفراد المجتمع.

التحليل القانوني: يمكنه المساعدة في تحليل النصوص القانونية وتقديم اقتراحات وذلك من خلال فهم المبادئ القانونية وتحليل السوابق القضائية.

برز DeepSeek كنموذج لغوي كبير واسع المصدر، ويتمتع بقدرات تقنية حديثة ومتطورة وكفاءة عالية في معالجة البيانات متعددة اللغات، حيث أظهر أداءً يماثل GPT-4 في تحليل البيانات، مع تفوق كبير في توليد النصوص باللغة الصينية نتيجة لتدريبه المكثف²⁴. وتعكس هذه الخصائص القدرة على خدمة العديد من المجالات، بما في ذلك المجال القانوني، حيث يمكن من تحليل البيانات والعقود القانونية واكتشاف النصوص غير المتوازنة مما يساهم في تحسين جودة الصياغة القانونية.

في مارس 2023، أجرت شركة "Lexis Nexis" للخدمات القانونية والمهنية²⁵ دراسة مسحية شملت 4180 فردا في الولايات المتحدة، منهم 1176 محاميا و1239 طالب قانون و1765 من الموكليين، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تقبل لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال القانون، مثل زيادة الكفاءة وإتاحة الخدمات القانونية، إلا أن هذا التقبل يصاحبه تحفظ كبير، حيث اهتم الموكليين بالجوانب العملية كتخفيض التكاليف بينما أبدى المحامون وطلاب القانون مخاوف تتعلق بتأثير هذه التطبيقات على المهنة القانونية وتمحورت هذه المخاوف حول خطر استبدال الوظائف خاصة بالنسبة للمبتدئين، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بضمان الدقة وعدم التحيز.

استنادا إلى ما سبق، يتضح أن الذكاء الاصطناعي يؤثر بشكل حقيقي على المهنة القانونية ويبرز هذا التأثير في الإطار التقني والتنظيمي الذي يطبق فيه. وللاستخدام الأمثل لهذه التطبيقات لابد من خلق توازن بين استثمار إمكانياتها والحفاظ على الجوهر البشري للممارسة القانونية. ومن هذا المنطلق لابد من تحليل أبرز التحديات الناجمة عن توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: تحديات توظيف الذكاء الاصطناعي في الممارسات القانونية

أحدث تطبيق أدوات الذكاء الاصطناعي تحولاً كبيراً في أساليب تفاعل الممارسين القانونيين وطرق تبادلهم للمعلومات وأدائهم لأدوارهم حيث تفتح التطبيقات الحديثة أفقاً واسعة لتحسين الكفاءة المهنية، كما تمكن من الوصول إلى البيانات بطريقة سهلة وموثوقة تزيد من مصداقية وشفافية العمل القانوني. إلا أن استخدام هذه التقنيات يفرض تحديات متعددة على الممارسة القانونية. لذلك سنحاول في هذا الجزء عرض أبرز التحديات التي تواجه الممارسين القانونيين عند توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وقد تم تصنيف هذه التحديات ضمن فرعين ليسهل من خلالهما فهم طبيعة تأثيرها على الممارسة القانونية.

الفرع الأول: التحديات التقنية والهيكلية

تعد التحديات التقنية والهيكلية من أهم العقبات التي تواجه المحامين والقضاة وغيرهم من الممارسين القانونيين إذ تؤثر بشكل مباشر على فعالية التقنيات القانونية الذكية، فهي تحدد مدى قدرة المؤسسة على توظيف التكنولوجيا الحديثة وضمان استدامتها على المدى الطويل. ومن أهم هذه التحديات، يمكن تمييز ما يلي: محدودية قدرتها على معالجة كمية كبيرة من البيانات: تبرز صعوبة تطبيق الذكاء الاصطناعي القانوني في صعوبة معالجة النصوص الكبيرة بسبب محدودية سعة المعالجة النصية في معظم التطبيقات المستخدمة. حيث تظهر الأداة صفحة واحدة فقط في كل مرة عند تحليل عقد معين، مما يصعب على المستخدم الاطلاع على جميع البنود التنفيذية والملاحق مع بعضها، في حين يتطلب العمل القانوني تحليل شامل ومتزامن للوثائق المترابطة. هذا التفاوت يخلق ثلاث تحديات رئيسية تميز التطبيقات القانونية الذكية عن غيرها من التطبيقات الأخرى والتي تمثلت في²⁶:

- تتضمن الوثائق القانونية مجموعة كبيرة من المراجع يصعب على أنظمة الذكاء الاصطناعي معالجتها معا في وقت واحد. فعلى سبيل المثال، يتضمن عقد إنشاء وتشغيل مشروع معين على عدد كبير من الملاحق والجدول التي تتطلب تعديلات متزامنة، في حين لا تمتلك التقنيات الحالية القدرة على تحليل هذه البيانات معا لتحديد أهم المشاكل المحتملة.
- يتميز مجال القانون بمفاهيم حساسة، تتطلب دقة كبيرة عند تلخيصها وتحليلها. وقد يتغير المعنى عند الالتباس بين المصطلحات المحددة في أجزاء مختلفة من الوثيقة القانونية، مما يستلزم فهم البنود مع تحديد النظام التنظيمي المعني بها.
- تتطلب الدعاوى القضائية تحليل مجموعة كبيرة من الوثائق لأن الاستفسارات القانونية تحتاج سياق واسع يستدعي إدخال الوثائق كاملة، إلا أن التقنيات القانونية المستخدمة غير قادرة على استيعاب كمية كبيرة من المعلومات بشكل دقيق.

عدم دقة المخرجات الناتجة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي القانونية: تعتبر المخاوف المتعلقة بدقة المخرجات الناتجة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي من أهم العوائق التي تواجه المستخدم عند الاعتماد على هذه التقنية في الممارسات القانونية. فعلى سبيل المثال، لا يختلف الواجب المفروض على المحامي المتعلق بمراجعة دقة وجودة مخرجات الذكاء الاصطناعي عن الواجب الذي يقوم به عند مراقبة دقة العمل المنجز من طرف

المبتدئين في مجال المحاماة. حيث يتبع الخبراء المهنيين نفس المبدأ عند مراجعة الأعمال التي يقوم بها المحامون الأقل خبرة عند التعامل مع مخرجات الذكاء الاصطناعي لضمان مشروعيتها القانونية. فقد أظهرت نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي توجه نحو اختلاق معلومات غير صحيحة عندما تواجه نقص في البيانات التي تعتمد عليها. وهذا ما حدث مع محام في المنطقة الجنوبية لنيويورك وقد تم معاقبته لدعم مذكرة قانونية بقضايا وهمية²⁷. وهنا تبرز أهمية المراقبة لمخرجات الذكاء الاصطناعي بدقة لأن الاعتماد غير المدروس لهذه النماذج يؤدي إلى أخطاء قانونية تؤثر على نزاهة العمل القضائي وقد يعرض المحامين للمساءلة المهنية.

تعقيد النماذج الخوارزمية في التطبيقات القانونية: تعتبر عملية تحويل الاستدلال القانوني إلى صيغ تقنية رياضية قابلة للمعالجة بشكل آلي من أهم التحديات التقنية التي تواجه الأنظمة التي يعتمد عليها الذكاء الاصطناعي، حيث يصعب على الخوارزميات الرياضية محاكاة العمليات المنطقية التي يتمتع بها العاملين في المجال القانوني، والتي تعتمد على التفسير ومراعاة الظروف المرتبطة بها بطريقة مرنة. وتزداد هذه المشكلة عند استخدام خوارزميات التحليل القانوني للوثائق التي لا يمكن ملاحظتها أو التأكد من سلامتها، مما يثير الشك حول مدى موثوقية وصلاحية النتائج للاستخدام القانوني. كما يثير النسخ الرقمي مشكلة انتشار نماذج متشابهة من الاستشارات القانونية بين محامين من مناطق جغرافية متباعدة تعتمد على قوانين ومبادئ مختلفة، الذي قد يسبب تفاوت في تطبيق النصوص القانونية وتفسيرها²⁸. مما يستدعي تقييم تأثير هذه الخوارزميات على جودة المخرجات القانونية بشكل أدق، كما يجب وضع آليات تضمن تكيف نتائجها مع الأنظمة القانونية المختلفة بين المناطق مع مراعاة الالتزامات والقواعد المهنية مما يضمن استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة موثوقة تحافظ على نزاهة الإجراءات القانونية.

التحيز الآلي في اتخاذ القرارات: تشير الدراسات إلى أن التحيز في أنظمة الذكاء الاصطناعي يمكن أن يظهر في جميع مراحله، بداية من بناء النموذج، مروراً بالتدريب على اعتماد البيانات، وصولاً إلى الممارسة العملية له²⁹. فعند بناء النموذج لتوقع العقوبات تصمم الخوارزميات على أساس الأحكام السابقة لمجموعات معينة مما يؤدي إلى التحيز ضد فئة معينة. أما خلال مرحلة التدريب فتعتمد البيانات على السجلات القضائية السابقة التي تحتوي على قرارات وأحكام تتحيز لمجموعات معينة، فعلى سبيل المثال تفرض عقوبات شديدة على بعض الفئات الاجتماعية في مناطق معينة مما يجعل النموذج يعتمد هذا القرار المتحيز. أما في مرحلة الاستخدام، فقد يظهر تحيز كبير أثناء تطبيق النموذج على قضايا جديدة تختلف عن الفئات والحالات التي تدرب عليه مما يؤدي إلى تفسير النتائج بطريقة خاطئة مما يؤثر على دقة القرارات القضائية.

ويمكن تقييم مدى تحيز الخوارزميات من خلال تحليل جميع مراحل بناء النموذج والتحقق من الفرضيات، وفحص بيانات التدريب لضمان تناسبها مع جميع الفئات بطريقة عادلة، والتأكد من ملاءمتها للسياق القانوني، إلا أن هذا الفحص غالباً ما يكون صعباً بسبب تعذر الوصول إلى البيانات القضائية أو عدم المعرفة الكاملة بالنقاط الدقيقة لتطبيق النموذج، مما يجعل قياس التحيز يعتمد على المعلومات القانوني والمعايير المتوفرة.

الفرع الثاني: التحديات المهنية والأخلاقية

يثير موضوع توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون مخاوف كبيرة تتعلق بمدى سلامة وموثوقية الممارسات القانونية خصوصا فيما يتعلق بالمساءلة المهنية وحماية حقوق الموكلين. إذ يؤدي الاعتماد على الأنظمة الذكية إلى تقليص قدرة المحامين والقضاة وغيرهم من الممارسين القانونيين على اتخاذ قرارات وأحكام مستقلة وقصور في ضمان الالتزام التام بالقواعد الأخلاقية والمهنية. ومن أبرز هذه التحديات يمكن الإشارة إلى ما يلي:

محدودية كفاءة الممارسين القانونيين: يعتبر تعقيد الذكاء الاصطناعي تحدي مهم يواجه الباحثين القانونيين من خلال طرح صعوبات معقدة ترتبط بطريقة تصميمه وتطويره وتنفيذه في المجال القانوني، حيث يفتقر العديد من الممارسين القانونيين إلى المهارات الأساسية اللازمة لاستخدام التطبيقات الذكية المتقدمة وطريقة إدارتها، لأنها تتطلب فهم معمق للخوارزميات الرياضية وعلوم البيانات وهندسة البرمجيات. ويزيد تعقيد هذه النماذج ارتفاع تكلفة التدريب عليها مما يحد من انتشار هذه التقنيات على نطاق واسع، كما يتطلب توافق أنظمة الذكاء الاصطناعي مع سير العمل القانوني أي لا بد من تكامل العمليات القانونية القائمة على أنظمة الذكاء الاصطناعي³⁰. ونظرا للتطور المستمر في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة هذا التعقيد أكثر تعقيدا مما يستدعي من الممارسين القانونيين تطوير مهاراتهم ومعارفهم بشكل مستمر لمتابعة هذه التغيرات³¹. ولتحقيق ذلك، يحتاج جميع المختصين في المجال القانوني متابعة التقدم التكنولوجي لتحليل وتقييم التقارير والنتائج التي تولدها نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي، مع ضمان توافقها مع المبادئ القانونية والأخلاقية في الممارسات القانونية.

تأثير ضعف الأمن السيبراني على حماية البيانات: تعد الانعكاسات الأمنية لتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الممارسات القانونية مسألة بالغة الأهمية، لأنها تعتمد على بيانات ضخمة مخزنة لأغراض التحليل والمعالجة القانونية، مما يجعل هذا التوسع في البيانات عرضة للتهديدات والمخاطر السيبرانية التي قد تؤدي إلى التعدي على خصوصية وسرية معلومات المتقاضين و التأثير على سلامة الإجراءات القضائية ودقة نتائجها. وتكتسب هذه التحديات أهمية كبيرة في ظل التزام المهنة القانونية بالحفاظ على سرية بيانات الأطراف المعنية لضمان الثقة في النظام القضائي. ومع توسع توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات القانونية ذات الطابع الحساس تبرز أهمية حماية الخصوصية التي أصبحت أولوية تستوجب احترام التشريعات المتعلقة بحماية البيانات والحقوق الفردية. ولا تتمثل خطورة هذا التحدي في احتمال تسريب المعلومات واستعمالها دون تصريح فحسب، بل تمتد إلى التأثير على مدى الثقة بين المؤسسات القانونية والمتعاملين معها وذلك بسبب قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي على معالجة كميات كبيرة من البيانات وإنشاء ملفات تعريفية للموكلين دون وضع ضمانات تحافظ على خصوصيتهم³². وتزايد هذه الإشكالية مع إمكانية استخدام هذه التطبيقات في الأنشطة غير المشروعة، الأمر الذي يمس بحقوق الأفراد وخصوصيتهم واستقلالهم، إلى جانب التعارض مع القيم الأخلاقية التي تحكم العمل القانوني.

تحديات متعلقة بالمسؤولية القانونية: تعتبر خاصية العلبة السوداء في نماذج الذكاء الاصطناعي تحدياً مهماً، إذ تعتمد هذه النماذج على خوارزميات معقدة يصعب فهم نظام عملها الداخلي بشكل تام³³، مما يزيد من صعوبة تحديد الأطراف المسؤولة عن الأخطاء التي قد ترتكبها أدوات الذكاء الاصطناعي، والتي تعتبر من القضايا المهمة في الوقت الحالي، خاصة وأنه لا يوجد توافق بين آراء الباحثين حول طريقة التوصيف القانوني لنتائج التطبيقات الذكية، وذلك نظراً لامتتع بعض الأنظمة الذكية بدرجة من الاستقلالية إلا أنه لا يمكن اعتبارها كيان مستقل لأن برامجها تتضمن تحيز مبرمجها أو المستخدمين الذين يتفاعلون معها، وفي حالة ما تسبب التطبيق بضرر، يمكن أن نميز ثلاث تصورات لتحديد المسؤول عن هذا الضرر، وتتمثل في³⁴:

- تحميل المسؤولية للمستخدم: أي الشخص الذي وظف تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فمثلاً عندما يوظف المحامي أداة ذكاء اصطناعي لتحليل السوابق القضائية لتقديم الاستشارات القانونية، فإذا كان تحليله خاطئاً سيقدم نصيحة قانونية مضللة، وبالتالي لابد من معرف على من سيقع اللوم، هل يعتبر المحامي المسؤول عن الخطأ أو مكتب القانوني الذي ينتمي إليه؟

- تحميل المسؤولية للمبرمج أو مطور البرمجيات: يمكن تحميل المسؤولية القانونية للمبرمج عندما يكون الخطأ ناتجاً عن خلل تقني أو قصور في تصميم النموذج، أي عندما يكون الضرر ناتجاً عن طريقة برمجة البرنامج أو تصميمه بشكل غير صحيح، فيمكن تحميل المبرمج مسؤولية هذا الخطأ.

- تحميل المسؤولية لمالك الحقوق الفكرية: أي الجهة المسؤولة قانونياً عن التحكم في التطبيق الذكي، حيث يمكن تحميلها المسؤولية عن النتائج التي يتوصل إليها التطبيق أو النموذج المعتمد إذا كان الخطأ ناتجاً عن إدارة غير سليمة أو تقصير في الإشراف عليه.

إذن يمكن القول، أن تحديد المسؤولية القانونية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي معقدة ومتعددة الأبعاد، لذلك لابد من وضع أطر قانونية واضحة تحدد المسؤوليات لحماية الأطراف المتضررة، خاصة وأن الذكاء الاصطناعي لا يمكن اعتباره مسؤولاً قانونياً مباشراً.

تأثير الذكاء الاصطناعي على المهنة القانونية: قد يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني إلى فقدان بعض الوظائف خصوصاً تلك المتعلقة بانجاز المهم الروتينية مثال البحث القانوني، ومراجعة العقود، وإذا تم الاستعانة بهذه المساعدات الافتراضية الذكية لإتمام هذه المهام، فقد يمكن أن يجد المحامون المبتدئون صعوبة في اكتساب المهارات العملية لممارسة القانون³⁵. ولا يقتصر التعويض التدريجي للإنسان بالآلة على التأثير في فرص التعلم واكتساب المهارات، بل يطرح إشكالية حول قدرة المحامين على تطوير الحكم القانوني المستقل في الحالات التي تتطلب خبرة مهنية عميقة. ومع ذلك يرى بعض الخبراء أن المهنة القانونية لا يمكن استبدالها بالذكاء الاصطناعي كأداة، بل بالأشخاص الذين يتقنون استخدامه، هذا يفرض على المحامين تطوير مهاراتهم في استخدام الذكاء الاصطناعي والإشراف على نتائج مخرجاته.

مما سبق يمكن القول أن دمج الذكاء الاصطناعي في الممارسات القانونية، يتطلب توازن بين الخبرة البشرية والتقنيات الذكية، والفشل في تحقيق هذا التوازن قد يؤدي إلى اعتماد تقني يتفوق على القدرة البشرية

مما يشكل فجوة في موثوقية النتائج القانونية، بينا النجاح في تحقيق التوازن قد يؤدي إلى تحقيق تحسن كبير في كفاءة الممارسة القانونية دون التأثير على شفافية العمل القانوني.

خاتمة

أحدث التطور التكنولوجي تحولاً كبيراً في المجال القانوني، حيث أعاد تشكيل طبيعة الممارسة القانونية وأسهم في رفع كفاءتها وجودتها وضمان شفافيتها. حيث مكنت الأدوات الرقمية المتخصصة في مجال القانون من تسهيل الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها الباحث وأتمتة المهام، مما أتاح للممارسين القانونيين التركيز على الجوانب التحليلية التي تعتبر أكثر قيمة، حيث ساهمت هذه التقنيات في رفع مستوى دقة العمل القانوني من خلال تقليل الأخطاء وتعزيز الثقة بين المحامين والموكلين، وذلك بالاعتماد على نظم إدارة القضايا الرقمية، إضافة إلى تطوير أساليب العمل وتحسين العلاقة مع الموكلين من خلال التواصل الفوري وتقديم خدمات موثوقة لتلبية احتياجاتهم. كما مكنت من عقد جلسات المحاكم عن بعد، خاصة خلال فترات الأزمات مما أسهم في استمرار عمل العدالة.

وتم التوصل إلى أن التطور التكنولوجي يلعب دور مهم في تعزيز مبدأ العدالة من خلال تقليل العوائق المادية والجغرافية أمام أفراد المجتمع وتسهيل حصولهم على الخدمات القانونية عبر المنصات القانونية التي تتيح إعداد المستندات، وتقديم الاستشارات القانونية، وتسوية المنازعات عن بعد. كما يمكننا اعتبار التطور في المجال التكنولوجي عامل مهم في تعزيز مبادئ أخلاقيات المهنة من خلال ضمان سرية المعلومات، وتفادي تضارب المصالح، وتعزيز الشفافية في المعاملات القانونية، مما جعل من التكنولوجيا الحديثة ركيزة أساسية في بناء منظومة قانونية أكثر كفاءة وعدلاً وابتكاراً.

كما تم التوصل إلى أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، يعتبر محورياً رئيسياً في تطوير الممارسات القانونية، إذ لم يعد دورها يقتصر على تسريع الإجراءات أو تسهيل الوصول إلى المعلومات، بل تجاوز ذلك ليحدث تحول جذري في طبيعة العمل القانوني. فقد مكنت أدوات الذكاء الاصطناعي الممارسون القانونيون من أتمتة المهام الروتينية وتحليل البيانات القانونية بسرعة ودقة، وإعداد الوثائق وصياغة العقود والمذكرات بكفاءة أكبر. ومن أبرز هذه التطبيقات منصات البحث القانوني، وغرف البيانات الافتراضية التي توفر بيئة آمنة لتبادل الوثائق، وأدوات الأتمتة التي تسهل إدارة العقود. كما تساعد تقنيات التحليل القانوني التنبؤي في تقييم احتمالات القضايا وتوجيه القرارات القانونية، إلى جانب الذكاء الاصطناعي التوليدي الذي أحدث نقلة نوعية في إعداد المحتوى القانوني عبر منصات مثل ChatGPT و DeepSeek.

رغم أن توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني أحدث تحولاً كبيراً في طبيعة العمل إلا أنه بالمقابل أفرز تحديات تقنية وأخلاقية ومهنية معقدة. ومن أهم التحديات التقنية التي تم التوصل إليها، أن الأنظمة القانونية الذكية تواجه صعوبات في معالجة النصوص القانونية المعقدة التي تتضمن مراجعة متقاربة ومتراصة، مما يحد من قدرتها على التحليل الدقيق للبيانات. وتم التوصل إلى أن دقة المخرجات تشكل تحدي كبير، حيث تولد الأنظمة أحياناً نتائج واستنتاجات غير صحيحة، الأمر الذي يستلزم من المحامين مراجعتها

بغاية لتفادي الأخطاء القانونية. كما يمثل التحيز في البيانات الناتجة عن تدريب النماذج على قرارات قضائية أو سجلات سابقة تحدياً مهماً ينتج عنه مخرجات تمييزية ومنحازة لفئة معينة.

أما بالنسبة للتحديات الأخلاقية ومهنية التي تم التوصل إليها، فيتطلب دمج الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني كفاءات متخصصة والتي يفتقر إليها الكثير من الممارسين القانونيين، مما يخلق صعوبة في استخدام التطبيقات وإدارتها. كما تم التطرق إلى ضعف الأمن السيبراني باعتباره من أهم التحديات المرتبطة بالمخاطر التي تتعلق بسرية بيانات الموكلين وخصوصيتهم، مما يؤثر سلباً في مستوى الثقة في المؤسسات القانونية. أما بالنسبة للمسؤولية القانونية فتعتبر من أهم التحديات المطروحة، إذ يصعب في حالات الخطأ تحديد المسؤول بين المستخدم أو المبرمج أو مالك النظام. كما يعتبر الكثير من الممارسين القانونيين أن الاعتماد المفرط على تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى تقليص بعض الوظائف القانونية ويحد من فرص اكتساب الخبرة العملية لدى المحامين المبتدئين.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني يتطلب مقاربة متوازنة تجمع بين كفاءة التقنيات الذكية وخبرة الإنسان، مع ضرورة وضع أطر تنظيمية وأخلاقية واضحة، وتكثيف برامج تدريب الممارسين القانونيين، لضمان أن تبقى التكنولوجيا وسيلة لخدمة العدالة لا بديلاً عنها. كما تبرز الحاجة الملحة إلى وضع توصيات عملية وتشريعية تساهم في توجيه استخدام هذه التقنيات بشكل يضمن تحقيق الفعالية ويحافظ في الوقت ذاته على المبادئ الأساسية للعمل القانوني وعدالته.

التوصيات:

- بناءً على التحديات التقنية والأخلاقية والمهنية التي تم تناولها في هذه الدراسة. قمنا بإعداد مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى معالجة أبرز المشكلات المطروحة. ومحاولة تقديم مقترحات عملية من شأنها توجيه توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني نحو استخدام امثل. ومن أهم التوصيات المتوصل إليها ما يلي:
- محاولة تطوير خوارزميات قادرة على معالجة النصوص القانونية الطويلة والمتراصة بشكل متزامن وشامل، مع تعزيز قدرة الأنظمة على فهم السياق القانوني دون فقدان الدقة أو المعنى لضمان تحليل دقيق للوثائق القانونية المعقدة.
- لا بد من إخضاع المخرجات للمراجعة البشرية من قبل الممارسين القانونيين قبل اعتمادها، لضمان صحتها ومطابقتها للمعايير المهنية، إلى جانب محاولة وضع آليات رقابية وأخلاقية تلزم المحامين والمستشارين القانونيين بالتحقق من دقة النتائج لتفادي الأخطاء القانونية.
- العمل على تطوير خوارزميات قانونية تراعي خصوصية المنطق القانوني، مع وضع آليات للتقييم الدوري لموثوقية النماذج وملاءمتها للأنظمة القانونية، بما يضمن استخدام مسؤول للتقنيات الذكية والمحافظة على نزاهة الممارسة القانونية وجودة مخرجاتها.
- لا بد من وضع إطار قانوني تنظيمي يرصد التحيز في أنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال تحليل بيانات التدريب وتقييم الخوارزميات بانتظام لضمان تمثيل جميع الفئات بعدل، مع تعزيز الشفافية في تصميم النماذج وتمكين الجهات القانونية من المراجعة الآلية لنتائج التمييزية.

- من المهم وضع برامج تدريب متخصصة تركز على التكامل بين مفاهيم الذكاء الاصطناعي والقدرة البشرية بهدف تعزيز التأهيل الرقمي للممارسين القانونيين، مع تشجيع التعاون بين الخبراء القانونيين والتقنيين لتطوير فهم مشترك يضمن توافق المبادئ القانونية والأخلاقية.
- يجب وضع إطار قانوني واضح يحدد المسؤولية القانونية لأخطاء أنظمة الذكاء الاصطناعي بحيث يبين دور كل من المستخدم والمبرمج ومالك النظام وفقا لطبيعة الضرر، مع إقرار تشريعات خاصة بالمساءلة التقنية لتحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الأفراد.
- محاولة تبني نموذج عمل بين الذكاء الاصطناعي والخبرة القانونية لضمان الاستفادة بين القدرات التقنية دون المساس بالبعد الإنساني للمهنة، مع تعزيز برامج التدريب المستمر للمحامين بهدف كسب مهارات الإشراف على الأنظمة الذكية.

الهوامش:

- ¹Dudhat Amitkumar & al., Modern Technology Advances with Benefits for Humanity to Demonstrate Design with Conventional Sources Islamic, International Journal of Cyber and IT Service Management, Volume 1, Issue 1, 2021, pp.16-17.
- ² Russell Stuart J & Norvig Peter, *Artificial Intelligence a modern approach*, United Kingdom: Pearson, Volume 4, 2021, p 4.
- ³ Palmer Olsen Henrik & Laursen Casper, In Proceedings of the Paris Institute for Advanced Study. Artificial intelligence at work in the legal , Volum11, 2024,p4.
- Palmer Olsen Henrik & Laursen Casper, In Proceedings of the Paris Institute for Advanced Study. Artificial intelligence at work in the legal , Volum11, 2024,p4.
- ⁴ Diwakar Vikrant, The Impact of Artificial Intelligence on Legal, *International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR)* , Volum 6 Issue 5, 2024.
- ⁵ Singla Anubhav & Gupta Ekta, The impact of technology on legal profession. *International Journal of Law* , volume 10, issue 2, 2024, p113.
- ⁶ Ibid, p113.
- ⁷ Ibid, p113.
- ⁸ Pietropaoli Irene & al, Use of Artificial Intelligence in Legal Practice. London: The British Institute of International and Comparative Law exists, 2023 p2.
- ⁹ Ibid, p3.
- ¹⁰ Datasite, Data Room Overview, 2023, 12/09/2025, <https://www.datasite.com/en/resources/data-room-overview>.
- ¹¹ Thomas ames & Banzi Geoffrey, *Where to begin? Digital transformation*, KPMG International Limited, UK, 2024, p4.
- ¹² Rabkin Keith, Virtual data rooms for law firms: a guide for legal teams, 2024, Retrieved 20/09/2025, <https://www.pandadoc.com/blog/data-rooms-for-law-firms/?utm>
- ¹³ Ideals, Legal data room: Use cases and benefits, 2025, Retrieved 20/09/2025, <https://www.idealsvdr.com/blog/legal-data-room-benefits/?utm>
- ¹⁴ Sadiku Matthew & al., Prioritizing challenges in AI adoption for the legal domain: A systematic review and expert-driven AHP analysis. *PLoS ONE* , volume20, issue 6, 2025, p1335.
- ¹⁵ Anusha G, Ironclad Reviews: A Complete Guide to Features, Pricing, and User Feedback, 2025, Retrieved 21/09/2025, <https://www.hyperstart.com/blog/ironclad-reviews/?utm>.
- ¹⁶ Miller Austin, How Does DocuSign CLM Work?, 2025, Retrieved 25/09/2025, <https://www.docusign.com/blog/how-does-docusign-clm-work?utm>
- ¹⁷ Gemma Piper & al, From roadside to research: NRMA's in-house legal team embraces AI, 2025, 12/09/2025, <https://2h.ae/aNbsw>
- ¹⁸ Quteishat Enas Mohamed Ali & al., Exploring the Role of AI in Modern Legal Practice: Opportunities, Challenges, and Ethical Implications. *J. Electrical Systems* ,volume 20, issue 6, 2024,p3042.
- ¹⁹ Pietropaoli Irene & al, Op.cit, p6.
- ²⁰ Quteishat Enas Mohamed Ali & al., op. cit, p3042.
- ²¹ Quteishat Enas Mohamed Ali & al., op. cit, p3043.
- ²² Banh, Leonardo & Strobel, Gero, Generative artificial intelligence, *Electronic Markets*, volume 33, issue 63, 2023.
- ²³ Perlman, Andrew, The Implications of ChatGPT For Legal Services and Society. *Michigan Technology Law Review*, volume 30, 2024, p5
- ²⁴ Puspitasari, Fachrina dewi; al, DeepSeek Models: A Comprehensive Survey of Methods and Applications, 2025, p6.
- ²⁵ Lexis Nexis, Generative AI & the legal Profession, 2023.
- ²⁶ Estreicher Samuel & Polani Lior, AI's Limitations in the Practice of Law ,2025, Retrieved 25/09/2025, <https://verdict.justia.com/2025/08/08/ais-limitations-in-the-practice-of-law>
- ²⁷ , Artificial Intelligence in Legal Practice: Benefits, Considerations, and Best Practices, Produced in the, DRI Center for Law and Public Policy, United States of America, 2024.

²⁸ Nyiramukama, Diana Kashaka, The Evolution of Legal Communication in the Digital. NEWPORT INTERNATIONAL JOURNAL OF CURRENT, volume 3, issue 5, 2024, p23.

²⁹ Ferrer Xavier & al., Bias and Discrimination in AI: A Cross-Disciplinary Perspective ,*IEEE Technology and Society Magazine*, volume 40, issue 2, 2021, p27.

³⁰ Sihyun Kim & al., Prioritizing challenges in AI adoption for the legal domain: A systematic review and expert-driven AHP analysis. PLoS ONE , volume 20, issue 6, 2025, p 6.

³¹ Zakir Muhammad Hamza & al., Artificial Intelligence and Machine Learning in Legal Research: A Comprehensive Analysis. Qlantic Journal of Social Sciences, volume 5, issue 1, 2024, p 313.

³² Sihyun Kim & al., op. cit, p6

³³ Asatiani Aleksandre & al., Challenges of Explaining the Behavior of Black-Box AI Systems, MIS Quarterly Executive, volume 19, issue 4, 2020, p259.

³⁴ Evstratov Alexander E & Guchenkov Igor Yu, THE LIMITATIONS OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE (LEGAL PROBLEMS). Law Enforcement Review , volume 4, issue 2, 2020, p16.

³⁵ Pietropaoli Irene & al, Op.cit, p12.